

## توزيع الأنشطة مجاليا باستخدام التحليل العنقودي للمنتوجات الفلاحية بعين الدفلى

### *Spatial distribution of activities using cluster analysis for agricultural products in Ain Defla*

جمال سعيداني<sup>1\*</sup>، هرون بوالفول<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، d.saidani@univ-dbkm.dz

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، harounee@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/07/30

تاريخ القبول: 2021/06/27

تاريخ الاستلام: 2021/04/30

**ملخص:** إن التخطيط المجالي ذو أهمية كبيرة يسمح بتوزيع الأنشطة وفق الامكانيات المتاحة ويبقى للمخطط تحديد الزمن الملائم لذلك في إيجاد خريطة جغرافية للإنتاج الزراعي والحيواني ضرورة وحتمية لتفادي حدوث الاختلالات السوقية في المنتوجات الفلاحية المشاهدة بين الحين والآخر. بحثنا يتركز على استخراج الأهمية المكانية لكل بلدية ( طالما ان البيانات متوفرة للبلديات) وكذا الاقطاب التي يمكن انشاؤها في كل مجموعة جزئية من البلديات، فما هي الأقطاب الفلاحية التي يمكن إنشاؤها في ولاية عين الدفلى؟ وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي استنادا الى التحليل العنقودي للبيانات الفلاحية المتاحة لسنة 2019، يهدف البحث الى اظهار التحليل المجالي -المكاني- للأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وفي حالتنا للإنتاج الفلاحي، مع ابراز دور الفلاحين الصغار في تشكيل الاقطاب الفلاحية وإيجاد التكتلات المتكاملة من البلديات التي تزيد من فرص نجاح قطب فلاحى، وخلص البحث الى امكانية انشاء ثلاثة أقطاب للخضر وقطب للفواكه.

**الكلمات المفتاحية:** التوزيع المجالي؛ الاقطاب الفلاحية؛ التحليل العنقودي.

**تصنيف JEL:** O21؛ Q11؛ Q18؛ R12؛ R30.

**Abstract:** Spatial planning has a great importance, it allows the distribution of activities according to the available capabilities, after this the planner will determine the appropriate time for that, so the creating a geographical map of agricultural and livestock production is a necessity and imperative to avoid the occurrence of market imbalances in the agricultural products seen from time to time, Our research is based on extracting the spatial importance of each municipality (as long as the data are available for the municipalities) as well as the poles that can be established in each sub-group of municipalities. So we wonder What are the agricultural poles that can be established in Ain Defla?, By using the inductive approach based on a cluster analysis of available agricultural data for the year 2019, the research aims to show the spatial analysis - spatial - of economic activities in general and in our case of agricultural production With highlighting the role of small farmers in forming agricultural poles and creating integrated clusters of municipalities that increase the chances of success of an agricultural pole ,the research concluded with the possibility of establishing three vegetable poles and a fruit pole.

**Keywords:** Spatial distribution ; Agricultural poles ; Cluster Analysis.

**Jel Classification Codes :** O21 ; Q11 ; Q18 ; R12 ; R30.

اتسمت الآونة الأخيرة بتذبذب كبير لأسعار الحضر وكان لعنصر الندرة الدور الكبير في رفعها، فباقتراب شهر رمضان المبارك 1442هـ (في بداية أبريل 2021م) ارتفعت أسعار بعض الحضر خاصة الطماطم. غير أن هذه الزيادات كانت متوقعة والخلل وقع نتيجة الطلب الكبير على كميات محدودة من المحصول وخاصة الطماطم والفلفل بالتوازي مع توقف عمليات الجني في بعض المناطق الهامة كأدرار وبسكرة في نهاية شهر فيفري وبداية مارس، حيث في سنوات مضت لم تكن تسجل لأن رمضان كان يجل في فصل الصيف المعروف بوفرة هذه المنتجات عبر عدة ولايات شمالية. وعليه فالولايات الشمالية تمر بمرحلة انعدام في الإنتاج ولا يمكن توفير كميات كبيرة في لأسباب طبيعية مناخية، إن فترة التوقف عن الجني (الطماطم والفلفل) بالنسبة لبعض ولايات الجنوب كانت في شهر فيفري، وتلك الكميات استهلكت على اعتبار أن الطماطم الطازجة لا يمكن تخزينها وكل ذلك راجع إلى اختلال التخطيط الشامل وانخفاض المساحات المزروعة من طرف الكثير من الفلاحين الذين تكبدوا خسائر كبيرة الموسم الماضي بسبب سوء التخطيط وجني المحاصيل في وقت واحد وفي عدة مناطق أدى إلى انهيار أسعارها في الجملة، ما حتم عليهم التخلي عن إعادة نفس التجربة للموسم الحالي، وبالتالي فقد تقلصت الكميات بشكل لافت وتزامن ذلك مع ذروة الطلب، وهي من المشاكل الكبرى التي تطوق قطاع الفلاحة في الجزائر لعدة عقود<sup>1</sup>.

إن تحديد الأهمية النسبية لكل إقليم ولكل نشاط اقتصادي فيها يعد جزءا مهما في تحليل البنية الإقليمية الاقتصادية داخل الإقليم نفسه وبالتأكيد أيضا فإنه قد يعبر عن حالة أخرى متمثلة في علاقة هذا النشاط فيما بين مكوناته المختلفة كأنشطة وفروع داخل القطاع أو من خلال علاقات التبادل مع باقي القطاعات سواء كان داخل الإقليم أو خارجه (مع الأقاليم الأخرى) وقد تكون هذه العلاقات تمثل عناصر طبيعية مثل المواد الأولية، مصادر الطاقة، المناخ، أو علاقات ذات أبعاد اقتصادية مثل الأيدي العاملة، السوق، والنقل أو التنظيم الحكومي.

**اشكالية البحث:** تتمحور في إيجاد التخصصات الفلاحية للأقطاب التي يمكن إنشاؤها في ولاية عين الدفلى؟ فمن خلال الانتاج الفلاحي للبلديات: ما هي الاقطاب التنموية التي يمكن انشاؤها في كل مجموعة جزئية من البلديات؟؛ وما هو التخصص الفلاحي كل بلدية؟، وما هي البلديات المجاورة التي يمكن أن تدعمها؟. وذلك استنادا الى التحليل العقودي للبيانات الفلاحية المتاحة لسنة 2019، فالمنهج الاستقرائي هو المناسب لهذه الدراسة.

**فرضيات البحث:** - ولاية عين الدفلى تتوفر على الامكانيات الفلاحية تؤهلها لإنشاء قطب أو أقطاب فلاحية؛ - إيجاد واستعمال خريطة جغرافية للإنتاج الزراعي والحيواني ينقص ويدي حدوث الاختلالات السوقية في المنتوجات الفلاحية، - يسمح التخطيط المحلي بتوزيع الأنشطة وفق الامكانيات المتاحة مكانيا وفق اطار زمني مرتبط بالاستهلاك المتوقع ما يعطي للإدارة المركزية كل الحلول الممكنة.

**أهمية البحث:** هي استخراج الأهمية الاقتصادية -مكانيا- لكل بلدية (بأن تكون نواة للقطب الممتاز او تكون مكتملة في اطار القطب الثانوي للبلديات الفلاحية)، مع تحديد البلديات ذات الغطاء الغابي التي هي أكثر من مهملة ما يستدعي الاستثمار في الغابة وتشجيرها لاستخراج الخشب فهو ثروة متجددة وقيمة مضافة مستدامة وتوظيف لبيد العاملة بصفة كبيرة.

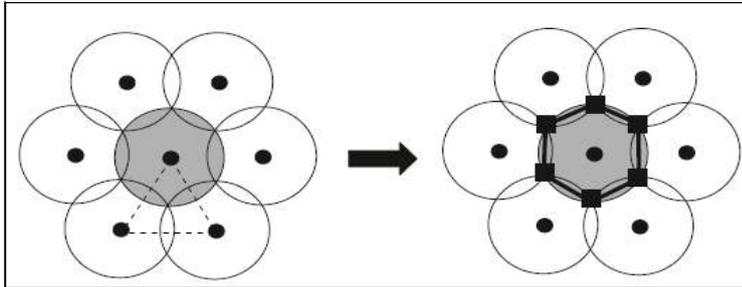
**هدف البحث:** هو اظهار التحليل المحلي -المكاني- للأنشطة بصفة عامة وفي حالتنا للإنتاج الفلاحي-والغابي-، مع ابراز دور الفلاحين الصغار في تشكيل الاقطاب الفلاحية وإيجاد التكتلات المتكاملة (التوليفة) من البلديات التي تزداد فيها فرص نجاح قطب فلاحى أو عدة أقطاب. فتكميم الدراسات المحلية ضروري لإبراز الفروقات البنينة داخل الولاية الواحدة وبين عدة ولايات ضمن اقليم واحد أو عدة أقاليم.

يعد فون ثانون (J.H. Von Thünen, 1826) من الأوائل الذين أسهموا في وضع النظريات الخاصة ببناء الهيكل الموقعي (المكاني) للنشاط الاقتصادي، حيث قام ببناء وتشكيل فرضيات تعرض تصورا عقلانيا لعدد من الأماكن التي تقدم خدماتها إلى سكان منتشرين وكذلك التوزيع الجغرافي لهذه الأماكن؛ وقد بين أن الاستقطاب يكون من المكان المركزي حسب نظرياته. تكمن الأهمية الرئيسية للإسهام فون ثانون في تحديد الأسلوب الأمثل لتوزيع الأنماط المختلفة للإنتاج الزراعي ضمن منطقة سوق معين تظم مدينة كبيرة تشكل عادة مركز هذه المنطقة. إن إسهام فون ثانون كان يحتاج التحسين، حيث قام كريستلر (Christaller, 1933) بمعالجة هذه المشكلة (تفسير وتشكيل هيكل موقعي لنظام اقتصادي) وأسهم في ظهور نظرية المكان المركزي التي قام بتطويرها لوش (Losch, 1940). استخدمت هذه النظرية طريقة استنباطية لتحديد التوزيع الأمثل للوحدات الاقتصادية الخاصة بالسلع عبر مختلفة مناطق عرضها.

إن كلا من كريستلر و لوش استهلا تحليل البنية المكانية بافتراض سهل متجانس يتميز بتوزيع كمي ونوعي متساوٍ للموارد الطبيعية، مقابل تباين لدالة الإنتاج وتكاليف النقل ودالة الطلب من منتج لآخر. رأى الكاتبان أن لكل منطقة نشاط إنتاجي سوق ذو شكل سداسي، وتبقى مشكلة تحديد التوزيع المكاني أو الموقعي الأمثل للمشروعات وقد وجد أن هذا التوزيع يتحدد من خلال تعادل المتنافسين الذين يكونون في كفاح مستمر، فما يمكن أن يكسبه أحدهم فهو في الحقيقة يسترده من آخر. ولتحقيق هذا التوازن لا بد من توفر الشروط التالية: أن يحقق التوطن لأي شخص أقصى المنافع الممكنة؛ أن تكون مواقع التوطن كبيرة بشكل يجعل الفضاء الكلي يستوعب عدد هائل من المنشآت؛ انفتاح كافة النشاطات عن بعضها يفترض اختفاء الأرباح غير الاعتيادية؛ أن تكون مناطق الإنتاج

والعرض والبيع صغيرة قدر المستطاع؛ تمثل حدود المناطق الاقتصادية خطوط السواء التي يتساوى عندها اقتصاد مكانين متجاورين.

#### شكل رقم (01) : شكل كريستلر السداسي لمساحات الأسواق



المصدر: Eiselt H.-A., Marianov V., 2011. Foundations of Location Analysis. International Series in Operations Research & Management Science, Vol.155, Springer, p481.

لقد حسد كريستلر نماذج للأسواق في شكل دائرة، نصف قطرها يمثل نطاق أو مدى انتشار السلع وذلك مع افتراض التوزيع المتجانس للسكان مع التساوي، ثم شكل منطقة تتكون من عدة دوائر متراصة ومتداخلة فيما بينها حتى لا تبقى مساحات شاغرة بينها وعليه استخراج الشكل السداسي، حيث تمثل النقاط السوداء مراكز

الأسواق، وتكون مرتبطة مع المكان المركزي الأساسي (الدائرة الوسطى-الرمادية) في علاقة تشكل مثلث<sup>2</sup>.

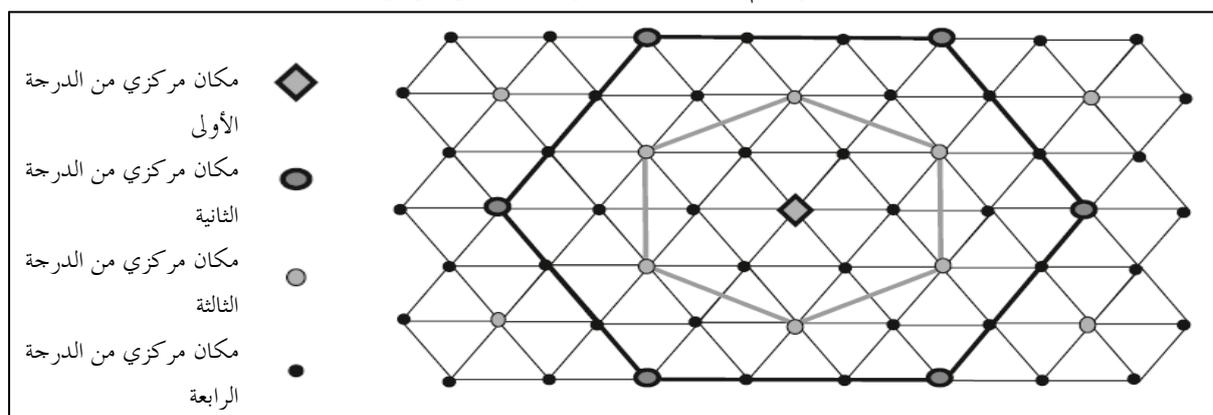
إن دراسة في جنوب ألمانيا قام بها كريستلر حول المستوطنات، حيث اهتمت بالمراكز التي تقدم خدمات إلى مقيمين في الأماكن المجاورة، خلصت إلى أن المستوطنات التي لها حجم نمطي معين تتجه لتنظم في ترتيب هرمي للأماكن المركزية التي تظم تكتلات حضرية. لقد بين كريستلر بأن تدرج الوظائف لا يرتبط بالضرورة وبصفة معينة مع أحجام الأماكن المركزية، وعليه فإن أهمية مكان مركزي ما لا يمكن تشخيصها بالأبعاد الطبيعية بل إنها تتحدد من خلال التأثيرات الاقتصادية المتشابهة للمقيمين وكثافة وظائفهم الأساسية.

وبما أن التوطن الذي يتسم بالتكلفة الأدنى لصناعة ما قد لا يتحقق بالضرورة في الأماكن المركزية الكبيرة، فإن الأهمية السياسية كثيرا ما تكمن في القرارات الخاصة بإنتاج سلع وخدمات في مكان مركزي منعزل، لاتصالها عادة بوظيفة تجارية لمكان ما والتي تعكس مركزية اقتصادية حقيقية لذلك المكان، إن هذه الوظيفة ترتبط بالمكان المركزي الإقليمي أو بضواحيه (أقاليمه) المكتملة.

وهنا تبرز المركزية في مختلف الخدمات بما فيها الإدارية والثقافية، الصحية، المالية والتجارية، الصناعية، الخدمية وأسواق العمل؛ غير أن هذه النظرية لا تعتمد على المركزية بشكل منعزل بل كجزء من نظام كلي، وعليه فإن قدرة مكان مركزي ما على جذب سكان منتشرين في الإقليم تعتمد على تنوع (أنواع وأسعار) السلع والخدمات المتوفرة في ذلك المكان والذي بدوره يحدد غالباً بكثافة هؤلاء السكان.

ولتفسير العلاقات المتداخلة الهرمية بين الأماكن المركزية بني كريستلر نماذج هندسية تعالج نمطين من الأنظمة المكانية الاقتصادية: يرتبط النمط الأول بمبدأ السوق أو العرض والنمط الثاني يعتمد على أساليب النقل أو مبدأ المرور. يركز مبدأ السوق على زيادة توزيع سلع مختلفة في أقل عدد من الأماكن المركزية، حيث تشكل المثلثات وحدات أساسية لمساحات الأسواق المركزية وكذلك للبنية السداسية التي وصفت آنفاً. إن النمط الأول يسمى أيضاً "نظام  $K=3$ " لأن السوق الأعلى درجة هو أكبر ثلاث مرات من حجم سوق المكان المركزي الذي هو أقل منه مباشرة. بمعنى أن ثلاثة مناطق سوقية من درجة ما تخدم المنطقة المركزية الأعلى درجة منها، حيث تتشكل من سداسي حول نواة المنطقة المركزية وثلاث (1/3) ستة سداسيات المحيطة به، ويفرض أن العملاء يفضلون أقرب مكان، فإن هذا النمط يسمح بتقسيم الطلب إلى أقل ما يمكن وبالتساوي بين المراكز الثلاثة الأعلى التي لها نفس المسافة.

شكل رقم (02): البنية الهرمية للأماكن المركزية



المصدر: Eiselt H.-A., Marianov V., 2011. Foundations of Location Analysis. International Series in Operations Research & Management Science, Vol.155, Springer, p482.

أصغر الأماكن المركزية ليست سوى "أماكن داعمة" والتي يمكن العثور عليها في وسط المثلثات كما هو مبين في الشكلين السابقين. الهيكل الناتج للمستوطنات يبين أنه كلما انخفضت درجة المكان المركزي كلما زاد عدد المستوطنات، في حين أن الأعلى درجة يشغل مناطق أوسع.

خلص كريستلر إلى مجموعة من النتائج، الأولى هي أن هناك نمط منتظم من الأماكن المركزية في شكل نسيج معين حيث يوجد مكان هام "في الوسط" (أعلى درجة) مع ستة أماكن حوله أقل منه درجة. ثم يليها حلقة من أماكن متوسطة الحجم حوله، وبعدها حلقة من الأماكن الصغيرة. النتيجة الثانية وجود أصناف مختلفة من تلك الأماكن المركزية، أما الثالثة فالأماكن المركزية لكل درجة يزداد عددها هندسياً مع تدني عدد المستوطنات من أعلى درجة. في حين أن أصغر الأماكن المركزية لا تقدم سوى نسبة قليلة من السلع، حسب تقديرات كريستلر عشرة أماكن كبرى تستطيع أن تعرض سلع نحو 40 أو أكثر من التي تليها، و90 من التي بعدها، ثم 180 و330، وهكذا دواليك؛ وبالتالي يوجد ارتباط قوي بين عدد السلع وأهمية أو مستوى المكان المركزي.

### المحور الأول: الدراسات المجالية (المكانية)

التركيز على الجوانب القطاعية وعلى السياسات الاقتصادية في البلدان النامية قد أثر سلباً على الدراسات التي تخوض في مواد التوطن الصناعي والاقتصاديين الإقليمي والحضري؛ حيث أن الاقتصاد الإقليمي والحضري يهتمان بتخصيص الموارد الاقتصادية، السلع،

الخدمات، الإيرادات والأسواق من الناحية المكانية وتوجيهها نمطيا أو واقعيًا بما يضمن أقصى كفاءة أو أدنى تكلفة مباشرة أو غير مباشرة على المستويات التحليلية الكلية Macro والبيئية Mésو الجزئية Micro.<sup>3</sup>

إن الاعتماد على التخطيط المركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية كان في الغالب يفقد للدقة ولا يقوم على أهداف استراتيجية واضحة، كما يغفل عن التطورات الحديثة والسريعة التي تحدث على الأرض، فهو مجرد مشروعات مجمعة لا تنطلق من الإمكانيات المتاحة لتحقيقها، هذا القصور في عملية التخطيط أدى إلى غياب الترابط والانسجام بين القطاعات إلى جانب عدم التناسق بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي. ومن بين تلك القطاعات نجد قطاع الفلاحة.

### أولاً: قطب تنموي غذائي-فلاحي

إن القطاع الفلاحي يولد من جديد من حيث الأهمية الاستراتيجية لأمن البلد، وذلك في خضم التحولات الدولية في الآونة الأخيرة ونظرا لحجم الاستهلاك الجزائري من الغذاء الذي أضحي طلبه يزيد من أسعارها الدولية (القمح)، فكان لزاما إعادة حسابات القطاع الزراعي في الجزائر. لقد اتسمت السياسة الفلاحية في الجزائر بتعزيز دعم الدولة للنهوض بها من خلال توفير الشروط اللازمة لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، على نحو يجعلها قادرة على المشاركة في دواليب التنمية الاقتصادية، لتلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الزراعية الغذائية للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج، خاصة الحبوب، البقول الحفافة والحليب، حيث زاد اعتماد الجزائر على الاستيراد في هذا المجال، وبلغت الفجوة الغذائية ذروتها بالقيمة والكمية.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق قفزة اقتصادية، وصولا إلى الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والأخصائيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، وفي ظل غياب سياسة فلاحية مبنية على تقسيم المنتوجات على حسب المناطق والمناخ لتوجيه الإنتاج حسب المتطلبات<sup>4</sup>. نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل الاستثمارات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990 والذي يمنح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها، مع فسخ مجال الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وإنشاء محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق لامركزية القرار، مما يجعل الفلاح يشارك في تحديد السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي، وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة.<sup>5</sup>

إن القطاع الغذائي-الفلاحي هو أحد أكثر القطاعات يحتاج إلى تدخل الدولة، وخاصة بالنسبة لشعب المنتجات الأساسية والتصديرية. في الجزائر تزامن تحرير الاقتصاد وتوقيف آليات دعم الدولة إلى تفكيك شعب الغذائية الفلاحية، حيث تم الانتقال من تنظيم الدولة إلى آلية توافق السوق (العرض والطلب) في ظهور إطار تنافسي، ما يتطلب تدخل مؤسسي أكثر تعقيدا، بسبب تعدد الجهات الفاعلة الاقتصادية والهيئات المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر لتشغيل هذا القطاع.

في بلدان المغرب العربي، نتج عن فتح الاقتصاد متطلبات الجديدة للشركات وخاصة شركات الأغذية الفلاحية فهي تواجه قيودا جديدة ويلزمها تحقيق مستويات عالية من التنافسية إلى مستويات قابلة للمقارنة مع المستوى الدولي، مهما كانت شعبة المواد الغذائية-الفلاحية، فإن تحرير التجارة، وبلا حماية الأسواق الوطنية الناشئة، ذلك يتطلب استراتيجيات تنموية جديدة للغذاء الفلاحي، مع التركيز بصفة خاصة للشركات لمساعدتها على تحسين قدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي؛ كما تبقى المزايا التنافسية في كثير من الحالات تحتاج دائما إلى بناء. إن ضعف البيئة العلمية والتقنية، فضلا عن التحكم غير كفاء لطرق التدبير والتسيير، ما زاد من هشاشة الشعب الغذائية-الفلاحية وتخفيض الربح والقدرة التنافسية. وعلى الرغم من تقدم بعض الدول المغاربية بالنسبة لبعض

المنتجات، إلا أن الإنتاجية الفلاحية وخاصة في قطاعات المصّب لم تشهد التحسينات المطلوبة في ظل الزيادة الحادة في الطلب على الغذاء، ومن ثم التعجيل بالتنافسية التي يفرضها فتح الأسواق (RIGAR&BENCHARIF, 2011, p10).

يعرف بورتر مايكل (Porter Michael) الأقطاب التنافسية بأنها "تركزات جغرافية لشركات مترابطة، موردين متخصصين، مقدمي خدمات، وشركات صناعات ذات صلة، وهيئات مرتبطة (كالجامعات، وكالات المعايير، والجمعيات التجارية) في مجالات معينة لا على أن تتكامل فقط ولكن أيضا لتعاون" (Porter, 1998). وفقا لمرصد التنافسية الفرنسي: "القطب التنافسي يكون على إقليم معين، بتجمع للشركات، ومراكز بحث ومنظمات تدريبية، تقوم بمشروع تشاركي (لهم إستراتيجية مشتركة للتنمية) وصولا إلى تآزر متميز حول مشاريع إبتكارية وهيئة الظروف لذلك معا، من أجل سوق واحد أو أكثر (Otmani et al., 2014).

من الممكن التوصل إلى تعريف أساسي مشترك: عبارة عن بناء شبكات تقع في الإقليم، للإجابة عن تحديات جديدة يطرحها التنسيق بين فاعلين اقتصاديين ومؤسسات المعرفة؛ في إطار تشجيع الاعتماد على المعرفة ونشرها من خلال شراكة بين منظمات البحث-التطوير وعالم الإنتاج، بدعم من السلطات، وعادة السلطات المحلية لزيادة القدرة التنافسية الإقليمية لشركات معينة.

إن التطور الحديث الذي عرفته معظم بلدان الشمال في سياستها التكنولوجية يستند على تطبيق اللامركزية؛ كان انتشار أقطاب تكنولوجية منذ سنوات 1980 كنتيجة حتمية لتخلي الدولة عن دورها في الأقاليم. وقد أدت هذه الديناميكية إلى مبادرات جديدة للدولة من أجل تعزيز منظومة شبكات إنشاء القيمة، انطلاقا من الديناميكية المحلية. التجربة الفرنسية، تتميز بالمرور من أنظمة إنتاجية محلية إلى أقطاب تنافسية. لقد أصبحت الأقطاب التكنولوجية أداة للتنمية الاقتصادية على أساس ما يعرف بالمثلث الذهبي (المعرفة العلمية والصناعة وصانعي السياسات المحلية)، والذي يربط بين ثلاثة أنواع من الفاعلين في الإقليم من أجل تسهيل إنشاء نظام بيئي مبني على أساس التلاقح بينها. إنشاء أقطاب للأغذية الزراعية في المغرب العربي ضروري لأمرين: الأول، الحاجة الملحة لزيادة القدرة التنافسية لمواجهة توقعات السوق والفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب؛ والثاني، لإيجاد أجهزة ابتكارية قادرة على تنظيم الموارد المعرفية، وتمكن من نقل حقيقي للمعرفة وتجميعها، وتوسيع نطاقها محلي. وهو ما يسمح بتحسين القدرة التنافسية للفاعلين الاقتصاديين وتنمية الأقاليم. لتشكيل هذه البنية الجديدة، من المهم إقامة شبكات ناجحة بين المتعاملين الاقتصاديين، مراكز التكوين، البحث والخبراء، فضلا عن تنصيب هيئات محلية لتنسيق والمساعدة في التمويل عند الحاجة الاستراتيجية.

الجزائر لديها خيرة كبيرة في قطاع الأغذية الفلاحية بشكل عام والصناعات التحويلية على وجه الخصوص، إن إنشاء قطب تنموي للأغذية-الفلاحية يمكن أن يوفر الدعم العلمي والتقني للشركات، وأيضا مساعدين في اتخاذ القرارات يكلفون بتوفير معلومات والرأي الفني للهيئات المعنية؛ إن تجسيد قطب تنموي يكون بالقطيعة مع الأساليب التنظيمية التقليدية وأنماط تسيير النشاطات العلمية، وقد تبين بالتجربة أن مفهوم القطب هو محل التردد أو الرفض، الشيء الذي إن دل إنما يدل على عدم وجود المعرفة بالمبادئ الأساسية للعملية (Bencharif, 2010).

في الواقع، إن الانطلاق في نهج استراتيجي لإنشاء قطب غذائي-فلاحي والدخول إلى الأسواق، وعلى الخصوص في الخارج، يمكن أن يؤدي إلى هيكلة الشّعب الغذائية-الفلاحية وظهور شركات منافسة. هذه الشركات سوف تكون قادرة على تميمين الإنتاج الفلاحي وإيجاد فرص عمل (وبالخصوص لحاملي الشهادات)، وتحسين الميزان التجاري، وتوليد تدفقات نقدية للاستثمارات المادية وغير المادية اللازمة لأنشطة التنمية والاستدامة في بيئة تنافسية جديدة. يتم ذلك من خلال ضبط تنظيم الخدمات (العلمية، التقنية، الاقتصادية والاستراتيجية) لدعم قطاع الأغذية-الفلاحية.

## ثانيا. الزراعة في المساحات الصغيرة

تشير بعض الدراسات (Marshall Anais, Mesclier Evelyne et Chaléard Jean-Louis) لعدم وجود تصادم بين الزراعة المحلية والزراعة الصناعية. وتبين أن التكامل بين صغار المنتجين في القطاع الزراعي ممكن وحتى للتصدير، من دون المساس باستراتيجياتهما المختلفة. ويعتبر معوق ازدهار الزراعة الصغيرة في بلدان الجنوب هو الإنتاجية: فهو بعيد عن المستوى العالمي الذي سيكون صعب التحقيق ومكلفا جدا للوصول إلى مستوى يسمح لها بالمنافسة الدولية. وتتضمن العديد من عيوب السوق في المناطق الريفية، حيث أن تكاليف عوامل الإنتاج تختلف تبعاً لحجم المزارع. المزارع الأصغر لديهم أفضلية كبيرة، حيث تكلف العمالة هي جزء مهم من إجمالي التكاليف. وعندما تصبح المزرعة أكثر كثافة في الصفقات التجارية، مثل شراء المدخلات (العتاد ولوازم الإنتاج) وبيع إنتاج، الحصول على قرض، تكتسي المزارع الكبيرة الأفضلية. ومع ذلك، فإن اعتماد التقنيات المتقدمة أمر حاسم لتحسين الإنتاجية.

في البلدان الغربية كان تطور الزراعة مر بعدة مراحل نبيها على النحو التالي:

في الثمانينات كان هناك تحول في السياسة الزراعية. عن طريق فسخ مجال أكبر لدور الأسواق وأهمية القدرة التنافسية، أدت السياسات الزراعية إلى افتتاح التجارة، مع تخفيض والقضاء على تدابير الدعم على المنتجات والعناصر الداخلة في الإنتاج واختلال الأسواق المالية. في العديد من البلدان، لم يكن انسحاب الدولة من إمدادات في البذور، الأسمدة، القروض، وشبه اختفاء من مصالح العامة للمساعدة التقنية لصغار المزارعين المعرضين لصدمات في سوق عوامل الإنتاج التي يجب عليهم دحوها لتحمل تكاليف المعاملات التي غالبا ما تكون باهظة. هناك مفارقة. في الواقع كان نجاح الثورة الخضراء عموما من خلال دعم وتنسيق الدولة في تمويل السلع والخدمات. ومع ذلك، كانت تكلفة الضرائب مرتفعة جدا، بالإضافة إلى أن المساعدات يستفيد منها المزارعين ذوي الإنتاجية العالية والمساهمين في تعزيز إعادة توزيع الإنتاج نظرا للتفاوت الموجود بين المزارعين والمنتجات والأقاليم.

ونتيجة لذلك، بدءا من أواخر الثمانينات، كان تموين العناصر الداخلة في الإنتاج والتسويق للقطاع الخاص ذو أولوية سياسية. في التسعينات ظهرت تقنيات جد متطورة باستخدام مدخلات غالية الثمن (البذور المعدلة وراثيا، مبيدات الأعشاب والحشرات، الأسمدة، معدات آلية ذات قوة كبيرة، الخ) وهي تتطلب إدارة بأداء عالي، أدى لظهور إنتاج صناعي جد فعال. ساهمت هذه الابتكارات في تشجيع الشركات الفلاحية لتكوين أفرادها لتعتمد على المعرفة التقنية والعلمية وتركت الزراعة الأسرية المبنية أساسا على نقل المعرفة المكتسبة من خلال الخبرة فقط، حيث تم الانتقال من أعمال الزراعة العائلية إلى الزراعة التجارية المبنية على التنافس والنوعية.

بدءا من 2000، العديد من الحكومات وضعت المساعدات المباشرة للمزارعين لدعم التحسينات الإنتاجية أو تعويض الخسارة الناتجة عن أثر تحرير التجارة على الدخل. تظهر هذه البرامج نتائج مختلطة. مقال لـ (Hernández et Phélinas, 2012) يحلل الصعوبات السياسية الزراعية في المكسيك للوصول إلى السكان المستهدفين، وتفادي دعم المزارعين الأغنياء في المقام الأول. إن الصلة بين الزراعة وباقي الاقتصاد يجب أن تكون أقل حدة في اقتصاد مفتوح. مع تأكيد التركيز على الاستيراد كاستراتيجية فعالة لخفض أسعار المواد الغذائية، ويمكن للقطاع التصنيع توسيع أنشطة التصدير انتظارا لأشكال الطلب الداخلي (Reardon et al., 2007). إذا اعتمدنا فقط على ديناميكية الزراعة لدعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر من شأنه أن يكون في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، فهو نهج حكيم.

في المقابل، فإن الأنشطة الريفية غير الزراعية تحمل الكثير من الآمال وهناك عدد متزايد من الدراسات (على سبيل المثال: Lanjouw, 1995 ; Reardon et al., 2001). وهي تمثل من 35 إلى 50٪ من دخل الأسر الريفية و25 إلى 40٪ من فرص العمل، وتلعب دورا حاسما في تنوع المخاطر، وتمويل الاستثمار الزراعي، وترتيب الدخل بين المواسم، تثبيت الأسر غير ناجحة مع الأرض (Reardon et al., 2007). ومع ذلك، فإن إمكانية مساهمة القطاع الريفي غير الزراعي في النمو الاقتصادي وفرص

العمل والدخل هي بعيدة عن الإجماع. ويتركز الإنتاج الريفي غير الزراعي في تجارة التجزئة والخدمات، ويتم تنظيمه حول مشاريع صغيرة التي تنتج بتقنيات إنتاج منخفضة الجودة. نتيجة لذلك، فإن الوظائف خارج قطاع الزراعة في المناطق الريفية عادة ما تكون أقل إنتاجية، وبالتالي زهيدة. ما يؤدي إلى زيادة الفقر وحدة التفاوت في توزيع الدخل (Lanjouw, 2001 ; Phélinas, 2004 ; De Janvry & Sadoulet, 2001 ; Van de Walle & Cratty, 2003).

تحت تأثير العولمة نشهد تغيرت كبيرة في تطورات الأفراد. لقد استقطبت الأنماط الاستهلاكية الغربية (الجديدة والمبتكرة) شباب الريف إلى المراكز الحضرية، ما تسبب في فقدان اليد العاملة العائلية التي كانت واحدة من نقاط القوة في الزراعة العائلية ذات النطاق الصغير. هذا النزوح كان مترامنا مع ظهور تكنولوجيا جديدة للاتصال والإعلام، ما أدى إلى ربط (على الأقل بشكل رمزي) المناطق النائية في المعمورة مع القرية العالمية الخيالية الموجودة على شبكة الإنترنت. إن تسرب الأفكار العالمية إلى المناطق الريفية أثر على جميع المستويات الاجتماعية، حيث أن الممارسات الجماعية (الدينية، الثقافية، الرياضية وغيرها)، وحتى التلاحم بين الأجيال بدأ يتزعزع، وتم تجاوز الأشكال المؤسسية، المظاهر السياسية والفئات الاجتماعية التي تستخدمها الجهات الفاعلة المحلية.

تكمّن مزايا الزراعة على نطاق صغير في مواجهة هذه التحديات الكبيرة، حيث يجب أن نعود إلى هذا النمط من التنظيم الاجتماعي المنتج، أسباب هذه الزراعة ما تزال قائمة، ذلك يرجع إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة العائلية والظروف المعيشية البسيطة للمزارعين؛ ومما لا شك فيه أن الزراعة على نطاق صغير مبنية على أساس أنها وسيلة لضمان معيشة الأسر. ولمواجهة ندرة فرص العمل غير الزراعية في المناطق الريفية، فإن الفلاحة غالباً ما تبقى الوسيلة الوحيدة المتاحة لسكان الريف للعيش والبقاء، هذه الرؤية صحيحة سياسياً للتنمية الريفية، فإن الزراعة الحديثة تسمح بتطوير نموذج إنتاج عادل اجتماعياً، كفاء اقتصادياً، يحافظ على الموارد غير المتجددة فينا ويوفر الغذاء.

### المحور الثاني: التحليل العنقودي لتوزيع الأنشطة الفلاحية بولاية عين الدفلى

لغرض تصنيف البيانات إلى مجاميع فقد اتبعت طريقة التحليل العنقودي بدلا من تقنيات التحليل الخطي متعددة المتغيرات وذلك لأن عملية التكتل متعددة المتغيرات تؤدي إلى ضياع الكثير من التفاصيل، تلك التي تتعلق بالتباينات الجزئية بين البلديات، وهي ذات أهمية في الدراسات المكانية؛ أما تقنية التحليل العنقودي تساعد في النظر عن قرب إلى الطريقة التي تقترب بها القيم من بعضها، ويتم على أساسها التكتيل والتبويب؛ لقد استخدمنا التحليل العنقودي لتصنيف البلديات. التوزيع المجالي للأنشطة يمكن أن يكون من خلال التحليل العنقودي (Cluster Analysis) الذي يعتبر أحد فروع التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، وهو يتم عن طريق تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عنقايد، حيث كل عنقود يتشكل من حالات متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في باقي العناقيد؛ وعليه فإن العنقود Cluster عبارة عن مجموعة من العناصر المتجانسة إلى حد ما، ولوصف ما داخل العنقود الواحد والمختلفة عن العناصر داخل العناقيد الأخرى.<sup>6</sup>

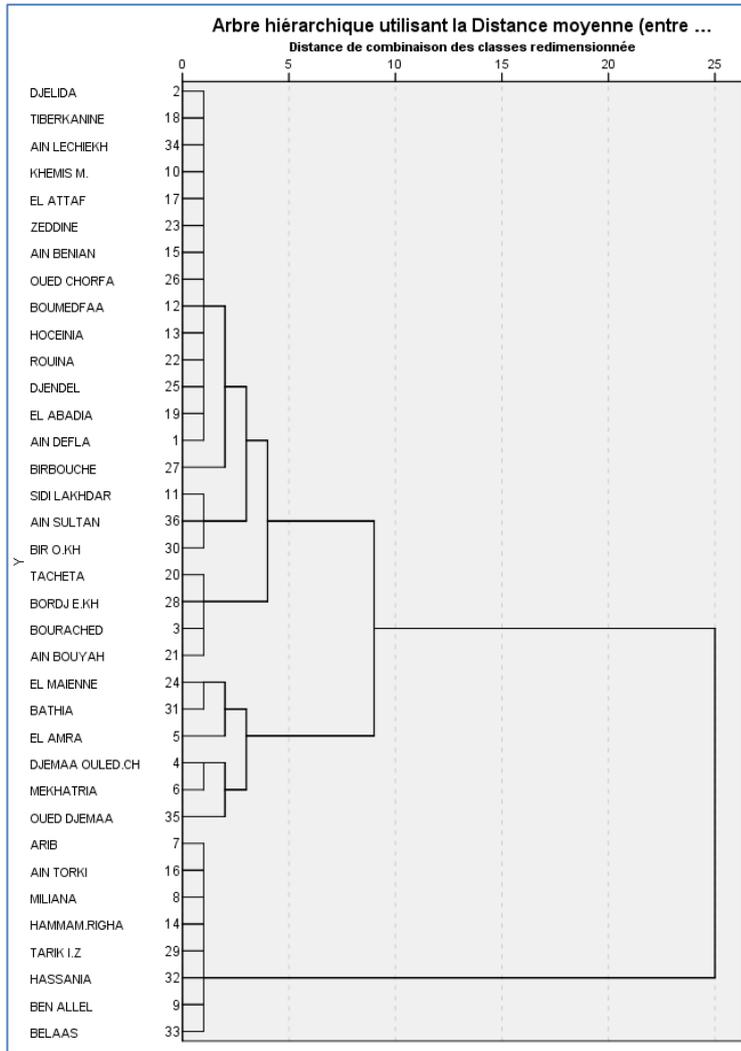
الشجرة البيانية هي أهم تمثيل بياني للتحليل العنقودي، وهي هرمية الشكل الناتج بعد إجراء عملية العنقدة (تكوين العناقيد)، تستعمل المسافة البعد، بين المتوسط الحسابي وقيم مشاهدات البلديات في كل متغير أو بين قيم البلديات لكل متغير؛ وأشهر أنواع المسافات هي:

- المسافة الإقليدية المربعة: مجموع الفروق المربعة في القيمة لكل متغير؛
- مسافة معامل الارتباط بيرسون (أو مسافة العلاقة): عبارة عن مقياس يستخدم معاملات الارتباط بين الملاحظات وتستخدم على أنها أداة لتجميعها؛
- مسافة مانهاتن: مجموع الفروق المطلقة في القيمة لأي متغير؛
- مسافة تشيبيشيف: أقصى حد للفروق المطلق في القيم لأي متغير.

تم استعمال البرنامج الاحصائي SPSS.20 مع طريقة حساب المسافة الرابطة بين الأصناف مرة بطريقة معامل الارتباط بيرسون في التحليل العنقودي للمساحات زراعية والغابية للبلديات؛ وبدون تحديد عدد العناقيد (Clusters)، بين بلديات ولاية عين الدفلى للمحاصيل الفلاحية لسنة 2019. وفي باقي الحالات تم الاعتماد على مربع المسافة الاقليدية لأنه في هذه الحالة يوجد ارتباط بين المساحات المدرجة

### أولاً: التحليل العنقودي للمساحات الزراعية

شكل رقم (03): الشجرة الهرمية للمساحات الزراعية والغابية



لإجراء التحليل الكمي قمنا بالتحليل

العنقودي للمساحات زراعية والغابية للبلديات حيث يوجد بولاية عين الدفلى 36 بلدية مبنية في الشكل والتصنيف الهرمي كان لأربعة متغيرات هي:

- المساحة الزراعية المستغلة
- المساحة الزراعية المسقية
- المساحة الغابية
- المساحة الصالحة للزراعة.

في شكل رقم (03) الشجرة البيانية الهرمية،

حيث نلاحظ انما تفرعت إلى عنقودين بدءا من الدرجة 25، وفي الدرجة 9 تفرعت إلى ثلاثة، العناقيد مبنية في الجدول رقم (01).

الشجرة البيانية وعناقيد الجدول تبين بكل

وضوح تخصص كل عنقود، وذلك راجع للقواسم المشتركة لكل عنقود، حيث العنقود الأول منفصل من بداية الشجرة وهو يمثل البلديات التي يغلب عليها المناطق الغابية التي يمكن الاستثمار فيها من باب الصناعات الخشبية التي تتطلب وقت كبير بإيجاد المشتلات الخاصة بالأشجار الخشبية وإيجاد البنية التحتية للاستزراع الخشبي أو أيضا من خلال السياحية ببناء منتزهات ومراكز الراحة او فنادق في

المناطق ذات الطابع الغابي؛ أما العنقودين الثاني والثالث فهما يمثلان الزراعة الواسعة بنوعها الجافة والمسقية، حيث العنقود الثاني يمثل الزراعة الواسعة الجافة وهي كلها تقع في بلديات تغلب عليها الزراعة غير المسقية لانعدام تجهيزات أنابيب الري. العنقود الثالث يمثل الزراعة المسقية وهو يشمل بلديات سهل واد شلف الأعلى والأوسط وكذا البلديات التي فيها سدود أو حواجز مائية (واد الشرفة، بومدفع، جليدة، زدين، طارق بن زياد، الماين، العبادية).

تكسوا الجبال والغابات 30% من الولاية ومع زيادة الطلب الوطني على الخشب الصناعي المستورد يدفعنا بكل قوة إلى الاستثمار في الغابة وتشجيرها وتنظيم الرعي بها وتربية النحل وجعلها منتجة وتكون مركز لتشغل البطالين بمختلف المستويات العلمية،

جدول رقم (01) : التحليل العنقودي للمساحة الزراعية والغائية

العنقود الأول	العنقود الثاني	العنقود الثالث
بن علال	واد الجمعة	حميس مليانة
عريب	المخاطرية	خليفة
حمام ريغة	جمعة أولاد	بربوش
عين التركي	الشيخ	تيركانين
مليانة	العامرة	جندل
طارق ين	بطحية	بومدفع
زياد	المالين	عين الاشياخ
الحسنية		بوراشد
بلعاص		عين البنيان

إن قطاع الصناعة الخشبية ميدان أفاقه واعدة في البحث والتطوير (يطلق عليها شعبة المستقبل)، يستفاد منها في عدة قطاعات أخرى، وهو مربح، ويخفف على الدولة عبء الاستيراد لعدة أشياء مرتبطة بهذه الصناعة.

وهذا ما يعزز إنشاء ثلاثة أقطاب الأول خاص بالصناعة الخشبية وتربية الحيوانات، القطب الثاني خاص بالزراعة الواسعة الجافة (الخضر الجافة، زراعة الزيتون وأشجار الفواكه لمقاومة للجفاف وغيرها)، والثالث بالخضر والفواكه والحبوب، المستهلكة للماء. هذا فيما يخص التوزيع الجغرافي للأنشطة انطلاقا من المساحات الزراعية أما فيما يخص الانتاج النباتي والحيواني فهو كما يلي.

شكل رقم (04) : الشجرة البيانية الهرمية لإنتاج الخضر والحبوب

ثانيا: التحليل العنقودي لإنتاج الخضر

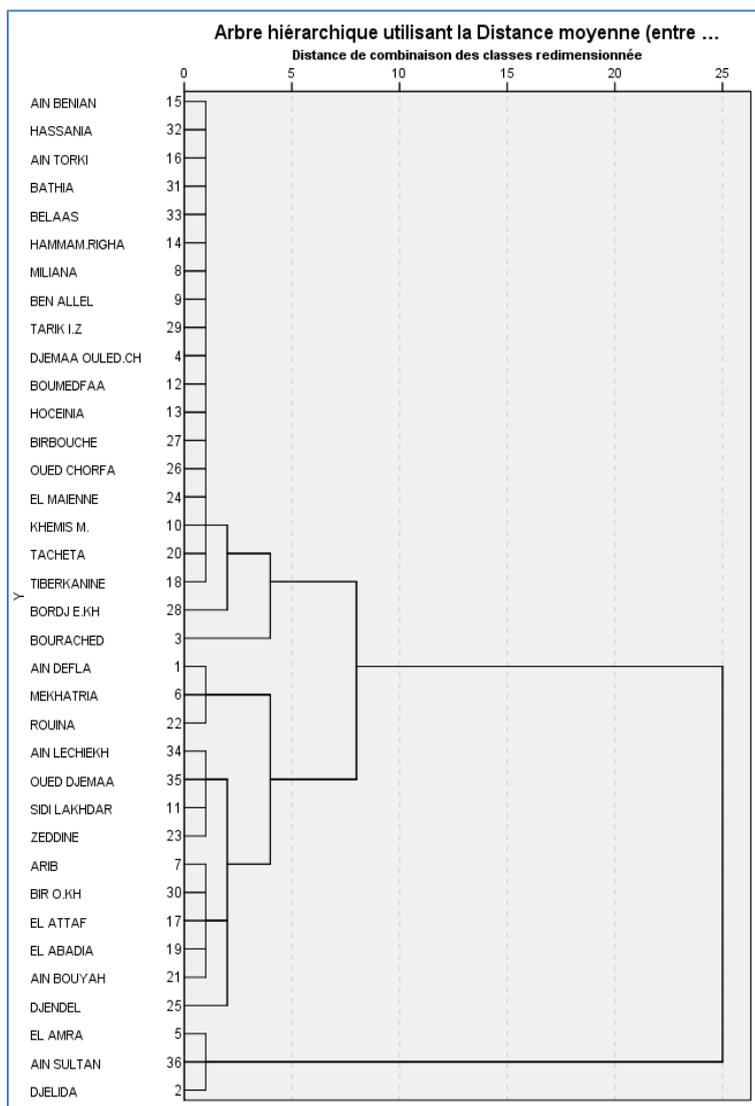
والفواكه

1. التحليل العنقودي لإنتاج الخضر والحبوب

التحليل العنقودي لكميات الانتاج الزراعي لسنة 2019 لجميع المنتجات الخاصة بالخضر والحبوب والتصنيف الهرمي للمتغيرات المدرجة أهمها:

- الحبوب
- البطاطا بدورتين (الموسمية ووراء الموسمية)
- الطماطم والطماطم الصناعية
- البصل والثوم
- الفلفل والباذنجان
- اللفت والجزر
- الملفوف والخس
- القرنون والبزلاء
- الخيار والقنبيط
- الكوسة والخرشوف وغيرها من الخضر.

في شكل المقابل للشجرة البيانية الهرمية الانتاج الفلاحي الخاص بالخضر والحبوب بولاية عين الدفلى، تفرعت إلى عنقودين بدءا من الدرجة 25، وفي الدرجة 8 تفرعت إلى ثلاثة، العناقيد مبينة في الجدول الموالي.





لكمية انتاجها من الفواكه، كما نلاحظ في العنقود الثاني الانفراد المبكر لبلدية جليدة هذا بالإضافة الى كل من: عين السلطان، خميس مليانة، بئر ولد خليفة وعين الدفلى، حيث نعتبر العنقود الثاني كقطب ثانوي لإنتاج الفواكه وهي جميعها محاذية لبلدية سيدي لخضر ما يعطي أكثر قوة جذب واستقطاب لإنشاء وحدات لتصبير مثلا او تحويلات مختلفة للفواكه.

### جدول رقم (03) : التحليل العنقودي لإنتاج الفواكه

العنقود الأول	العنقود الثاني	العنقود الثالث
- سيدي لخضر	- عين السلطان	زدين
	- جليدة	عريب
	- عين الدفلى	عبد المالك
	- خميس مليانة	بلعاص
	- بئر ولد خليفة	مليانة
		بوراشد
		واد الشرفة
		حمم ريعة
		بن علال
		عين الأشياخ
		عين التركي
		طارق بن زياد
		عين البنيان
		برج الأمير خالد
		عين الأشياخ
		بو مد
		فح
		الحسنية

### ثالثا: التحليل العنقودي للإنتاج الحيواني

قمنا بالتحليل العنقودي لكميات الانتاج الحيواني لسنة 2019 لكل من:

• الأبقار

• الغنم

• الماعز

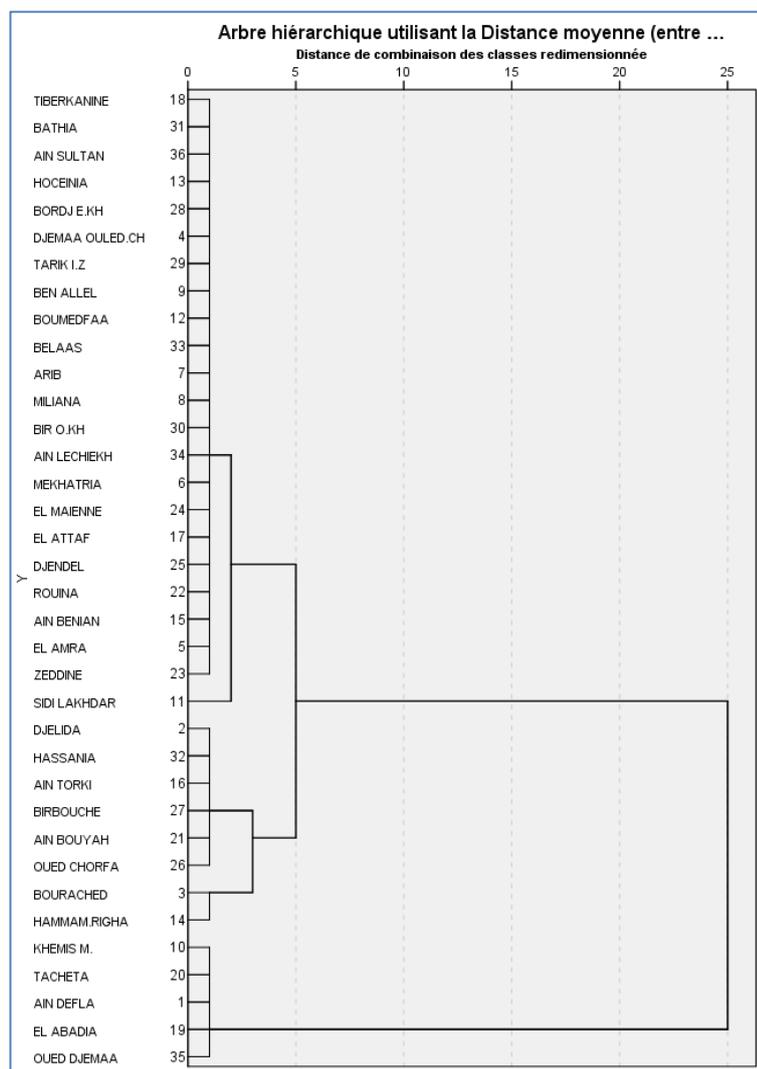
• الدواجن، إضافة الى كمية

اللحم الموجهة للاستهلاك.

في شكل المقابل للشجرة البيانية الهرمية الانتاج الحيواني، نلاحظ انها تفرعت إلى عنقودين بدءا من الدرجة 25، وفي الدرجة 5 تفرعت إلى ثلاثة، العناقيد مبينة في الجدول الموالي. كما نلاحظ اهمية العنقود الاول نظرا لبعده انفصاله عن باقي المجموعة.

بلديات العنقود الاول هي واد الجمعة، العبادية، عين الدفلى، تاشة وخميس مليانة، وهي ذات اهمية نسبية لأن الانتاج الحيواني يشوبه بعض الامور منها أنه سهل في تغيير موقعه، ظاهرة السرقة التي اصبحت مستفحلة وأدت الى ترك تربية الانعام بصفة عامة، وكذا الوضعية الامنية لبعض المناطق على حساب أخرى ما تجعل من تواجده وتمركزه في بعض المواقع محدد وراجع

### شكل رقم (06) : الشجرة البيانية الهرمية لإنتاج الحيواني



لأمر خارج ارادة المربي او الفلاح الذي يجد نفسه محاصر.

هذا بالإضافة الى أن التربية الحيوانية هي نشاط كثيف رأس المال عالي المخاطرة نظرا للثقافة المحدودة اتجاه تربية الحيوانات من

أجل

توفير اللحوم التي تحتاج الى مستوى علمي مؤهل للتعامل مع الحيوانات في ظل الأمراض التي تظهر بين الحين والآخر، حيث أن استيراد سلالات جديدة ذات انتاج عالي من اللحوم أو الحليب يستلزم تكوين وتدريب عليها، بالإضافة الى عدم استقرار اسعار الاعلاف والتبن والادوية البيولوجية.

جدول رقم (04) : التحليل العنقودي للإنتاج الحيواني

العنقود الأول	العنقود الثاني	العنقود الثالث
- واد الجمعة	- حمام ريغة	- عين السلطان - عين البنيان - جندل
- العبادية	- بوراشد	- العطاف - المخاطرية - عين الاشياخ
- عين الدفلى	- واد الشرفة	- بئر ولد خليفة - الحسينية - تبركانين
- تاشنة	- عين بويحي	- بلعاص - يومدفع
- خميس مليانة	- بربوش	- سيدي لخضر - العامرة - برج الأمير خالد
	- عين التركي	- بن علال - بطحية - جمعة أولاد
	- حسينية	- عريب - الماين - الشيخ
	- جليدة	- مليانة - زدين - طارق بن زياد

#### الخلاصة:

إن حدوث اختلالات في أسعار الخضر تواجهه الادارات الوصية بالعمل على وضع مخططات لإحداث توازن مدروس وضمن وفرة كافية من الانتاج الفلاحي من خلال التركيز على توسيع الزراعات المبكرة وإنشاء أقطاب وطنية بالتنسيق مع غرف الفلاحين للتأسيس إلى قاعدة إنتاجية مدروسة ومتوازنة بين الجهات والانتقال إلى الإنتاج في البيوت البلاستيكية متعددة القبب، والتي تنتج لمدة تسعة أشهر بدل البيوت ذات النفق الواحد والتي تنتج لمدة ثلاثة أشهر فقط، وبهذه الطريقة يمكن مضاعفة الإنتاج إلى ثلاث مرات.<sup>8</sup>

شكل الخريطة الفلاحية للبلاد، هو بمثابة حجر الأساس لأي بناء مستقبلي ومصدر الثروة الأول، إن تشكل الأقطاب يبدو واقع تجريبي قابل للتطبيق ولكي تتشكل الأقطاب يستلزم توفر ظروف معينة لخدمة القطب وتحفيزه على العمل والنمو والانتشار، كما أن اختيار موضع -مكان- الأقطاب يحسم تجسيده، فهو ينتج عن تفاعلات النشاطات الاقتصادية في منطقة معينة وذلك بتداخل جملة من الظروف، بدنياميكية سلسلة توجد وضعا جديداً، وتكون نواة لقطب هي مركز ضغط قوى الجذب والطرود المركزيين.

من خلال دراستنا تبين لنا التخصصات المكانية لكل بلدية حيث من:

1. إنتاج الخضر تبين أن توجد ثلاثة مراكز رئيسية تخدمها المراكز الثانوية مبينة كما يلي:

- القطب الرئيسي لبلدية عين السلطان يخدمه كل من البلديات: جندل، برج الأمير خالد، عين الاشياخ، واد الجمعة.
- القطب الرئيسي لبلدية جليدة يخدمه كل من البلديات: سيدي لخضر، عين الدفلى، عريب.

- القطب الرئيسي لبلدية العامرة يخدمه كل من البلديات: المخاطرية، عين بويحي، العبادية، العطاف، الروينة، زدين.

وهو يتوافق مع عناقيد مساحات الأراضي الزراعية والغابية، حيث أن أغلبية هذه البلديات تنتمي الى العنقود الثالث وهو تطابق من حيث المساحة مع كميات انتاج الخضر والحبوب.

2. إنتاج الفواكه يعتبر منخفض مقارنة بالخضر وعليه يوجد مركز رئيسي واحد تخدمه المراكز الثانوية (البلديات) وهو:

- القطب الرئيسي لبلدية سيدي لخضر تخدمه البلديات: جليدة، عين السلطان، خميس مليانة، بئر ولد خليفة وعين الدفلى.

وهو يتوافق مع عناقيد مساحات الأراضي الزراعية والغابية، حيث أن كل هذه البلديات تنتمي الى العنقود الثالث.

3. الإنتاج الحيواني هو نشاط لا يرتبط بمساحات الاراضي الزراعية كما أنه قابل للتوطين في أي منطقة خاصة الانتاج الاستهلاكي منه.

● القطب الرئيسي بكل من البلديات: واد الجمعة، العبادية، عين الدفلى، تاشة وحميس مليانة.

الاقطاب الفلاحية تضمن مستوى الانتاج الذي بدوره يوجه للاستهلاك أو إلى التحويل، ولكي تنظم الفلاحة يجب:

1. تنظيم سوق البطاطا بالصناعة التحويلية باعتبارها الشعبة الأكثر استهلاكاً، وتفعيل حقيقي لإنتاج بذور البطاطا داخل الوطن.
2. تطوير مراقبة سلامة المنتوجات الفلاحية والغذائية عبر مخابر الفحص والاهتمام بالزراعة البيولوجية التي تشهد تأخر كبير في الجزائر.
3. تشكيل لجنة وطنية لدراسة تشكيل وتوزيع وتسمية الأقطاب الفلاحية والتنافسية، بتدخل عدة وزارات، تعمل مع لجان جهوية-إقليمية تقترح الأنشطة الملائمة جهويا (مجموعة أقاليم متجاورة) وإقليميا (الإقليم يتشكل من ولايات).
4. الصناعة الخشبية غائبة تماما عن الاقتصاد الجزائري رغم توفر مقوماتها فلا بد من الاهتمام بالغابة واستحداث الممرات فيها وإقامة المدرجات والمنتزهات في الأماكن المرتفعة، وتكثيف غطاءها النباتي بالتشجير بما يتلاءم مع الصناعة الخشبية.
5. إنشاء مؤسسات تقوم بنشر وتحفيز الابتكار في الشركات، ودعمه بمراكز إقليمية ونقل وتعديل التكنولوجيا بما يخدم الإقليم.
6. الاقطاب تحتاج دفع الابتكار بصيغة التحفيزات المالية، وأن ترعى السلطات الإقليمية أو المركزية اتفاق الشراكة، ويكون لها دعم في تمويل المشاريع البحثية التطويرية، هذا حتى يلمس القطاع الخاص عائدات البحوث
7. يمكن تطوير شعب أخرى للصناعة التحويلية كالبنجر السكري (Betterave) خاصة بوجود مصنع ببلدية سيدي لخضر، دوار الشمس والقطن والذرة الشامية الذي احتياجاته المائية أقل بكثير من القمح والشعير.<sup>9</sup>

## الإحالات والمراجع:

### قائمة المراجع باللغة العربية

1. الفنتحي، م.، 2008. التخطيط الإقليمي. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 347 ص.
2. هوشيار، م.، 2005. دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي). دار الصفاء، الأردن، 353 ص.
3. هوشيار، م.، 2006. تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري. دار الصفاء، الأردن، 407 ص.

### References in english

4. EISELT, H.A., MARIANOV, V., 2011. Foundations of Location Analysis. Springer in International Series in Operations Research & Management Science, Volume 155, New York, USA, 515 p.
5. Hardle, W. and Simer, L., 2003. Applied Multivariate Statistical Analysis. Springer, Berlin.
6. FIELD, A., 2009. Discovering statistics using SPSS (and sex and drugs and rock 'n' roll). 3<sup>rd</sup> Ed, SAGE Publications Ltd, London, United Kingdom, 815 p.
7. HERNANDEZ, V., PHELINAS, P., 2012. Débats et controverses sur l'avenir de la petite agriculture. Cairn.info, Autrepart, 3 (62), 3-16.
8. LAVROV, S., SDASYUK, G., 1988. the Concept of Growth Poles: Apogee Change to Decline. in: Concepts of Regional Development, Progress Publishers, Moscow.
9. OMARI, C., 2012. L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires : Trajectoire historique et perspectives. Revue Tiers Monde, 2 (210), 123-141.
10. OTMANI, A., MEHAYA, M., ABADLI, R., 2014. What role do clusters occupy in outsourcing innovation activity?, Paper presented at the International Forum on innovation systems and the new role of the universities, Bordj Bou Arreridj University, 26 to 28 September, Algeria.
11. PORTER, M.-E., 1998. Clusters and the new economics on competition. Harvard Business Review, November-December, 77-90.
12. Timm, N.H, 2002. Applied Multivariate Analysis. Springer-Verlag, New York, Inc. USA.

<sup>1</sup>: مقال بجريدة الخبر الجزائرية على النت بتصرف، تصفح يوم 2021/04/24 على الرابط:

<https://www.elkhabar.com/press/article/185340>

<sup>2</sup> Eiselt H.-A., Marianov V., 2011. Foundations of Location Analysis. International Series in Operations Research & Management Science, Vol.155, Springer, pp478-481.

<sup>3</sup> : هوشيار م، 2006. تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء، الأردن، ص.ص 11-17.

<sup>4</sup> : الطاهر م، 2011، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، العدد 09، ص.ص 193-202، الجزائر.

<sup>5</sup> : باشي أ، 2003، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، ص.ص 108-115، الجزائر.

<sup>6</sup> : Timm, N.H, 2002. Applied Multivariate Analysis. Springer-Verlag, New York, Inc. USA, P515.

<sup>7</sup> : Eiselt H.-A., Marianov V., 2011. Foundations of Location Analysis. Vol.155, Springer, p491.

<sup>8</sup>: مقال بجريدة الخبر الجزائرية على النت بتصرف، تصفح يوم 2021/04/24 على الرابط:

<https://www.elkhabar.com/press/article/185340>

<sup>9</sup>: عوض الله عبد الله عبد المولى، 2009. تقانات إنتاج الذرة الشامية وفول الصويا. جامعة الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان.